موقف مصر لن يتغير من قطر

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

راجت معلومات بشأن حدوث تغيّر طفيف على شكل العلاقة بين مصر وقطر مؤخرا، في محاولة أراد أصحابها زرع فتنة بين دول الرباعي العربي، مصر والسعودية والإمارات والبحرين. ربما كانت هناك محاولة حقيقية للمصالحة السياسية الجماعية، غير أن الدوحة أجهضتها عندما حرفتها عن أهدافها وصورت الأمر كأنه انتصار لها.

منحت الطريقة الهادئة التي تدير بها القاهرة مفاصل علاقاتها الخارجية الفرصة لبعض الدوائر للهمس بعدم استبعاد عقد مصالحة منفردة مع الدوحة. استغل هؤلاء الحذر والتريث والصبر الذي يغلب على كثير من الخطوات المصرية. وفهم البعض رسائل الصمت على أنها ترتيب ضمني لتطور ما. ولعبت رغبة مصر الدائمة في تجنب التصعيد مع الدول العربية دورا في إضفاء قدر من الصدق على حديث المصالحة السوريالية.

تجاهل من روّجوا لهذا الأمر، همسا أو صخبا، أن ما بين البلدين ليس مجرد خلاف عابر، بل تباين يمسّ عصب ومحددات الأمن القومي، يحتاج تنقية واضحة لرزمة كبيرة من الحسابات، بعد أن أسهمت قطر بدور فاعل في دعم القوى المتطرفة التي حاولت التأثير سلبا على الاستقرار المنشود داخل مصر، وجرها بالقوة إلى مربع الدول الفاشلة.

حسم الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي قبل أيام الجدل البيزنطي حول تفكير القاهرة في تجاوز عقبة الدوحة، بقوله "موقف قطر من النقاط الخلافية مع مصر والسعودية والإمارات والبحرين، لم يتغير.. وهناك 13 شرطا تم وضعها، وحتى الآن لم يحدث شيء".

سحب هذا الكلام البساط من تحت الغمز واللمز بشأن تشجيع القاهرة للمصالحة دون مراعاة لكل الشروط السابقة. ووضع حدا لأقاويل شككت في استمرار تكاتف التحالف الرباعي.

والأهم تأكيده أن التغير الجذري في سياسات قطر مقدمة أساسية للحديث معها عن أيّ مصالحة تأخذ في حسبانها بأن المعطيات الإقليمية والدولية تسير في مفترق طرق.

تشير حصيلة المواقف إلى مجموعة مهمة من الثوابت، في مقدمتها، أن دول الرباعي العربي على قلب رجل واحد، ومصرة على مطالبها المعلنة ولم تقدم تنازلات خفية في أيّ لحظة، ولن تنخدع في المراوغات والمناورات القطرية. وهي يقظة تجاه الحيل التي تسلكها الدوحة للإيحاء بأن هناك قواسم مشتركة سرية مع الرياض أو القاهرة.

لن يتغير موقف مصر من قطر وهي تدس أنفها في بعض المجالات الحيوية القريبة، ولا بد أن تعلن بوضوح إبراء ذمتها من الكيانات الوهمية التي تصنعها وتسعى إلى تضخيمها

قد تكون علاقة مصر بقطر على المستوى الشعبي لم يطرأ عليها تحول ملحوظ منذ بداية الأزمة. فثمة اعتبارات تدفع القاهرة للحفاظ على هذه المسألة، أبرزها قناعة راسخة بأن الحكام يتبدّلون ويتغيرون وينقلبون على أبائهم وتبقى الشعوب حية. وتتعامل مصر من منطلق أنها الدولة العربية الكبرى ويجب ألا تأخذ المواطنين القطريين بجريرة حكامهم، وأي رسائل إنسانية ليس بالضرورة أن تحمل معاني سياسية.

بيت القصيد أن الدوحة لا تزال تمارس دورها في التحريض ضد مصر من خلال أذرعها الإعلامية الفضائية والأرضية والورقية والإلكترونية بكل همة. ولم تتوقف عن دعم التنظيمات الإرهابية. وتمثل حاضنة رئيسية لجماعة الإخوان المسلمين وروافدها. وتزجّ بنفسها في بعض الدول المجاورة كنوع من التحدي لدور القاهرة، والتأثير على مصالحها الحيوية.

لم تتوقف التصرفات المزدوجة لقطر في الأراضي الفلسطينية، بما يزيد الانقسام بين الفصائل ويصعّب مهمة المصالحة الوطنية. ولم تتخلّ عن المتاجرة السياسية بملف المساعدات الاقتصادية المقدمة لأهالي قطاع غزة من خلال حركة حماس. وتصمم على التلاعب بالقضية الفلسطينية وحرفها عن مساراتها وخدمة أغراض إسرائيل المرحلية.

بثت الدوحة سمومها أيضا في كل من ليبيا والسودان، وهما من أهم الدول التي لها علاقة بالأمن القومي المصري. فقدمت الدعم للميليشيات والكتائب المسلحة والإرهابيين ورعت التنظيمات المتطرفة في الأولى. ويراودها الأمل في الحفاظ على دور الحركة الإسلامية في الثانية وضخ الدماء في العروق المتجمدة لأحزابها السياسية، بعد أن امتصت صدمة الارتباك التي تسبب فيها عزل الرئيس عمر حسن البشير.

تصر قطر على مساندة تركيا التي تمثل خطرا كبيرا على المصالح المصرية في شرق البحر المتوسط وليبيا. وتتعامل الدوحة مع أنقرة كحليف استراتيجي ووفرت لها قاعدة عسكرية متعددة المهام على أراضيها. ولا تتردد في أن تقدم لها أنواعا مختلفة من الدعم السياسي والإعلامي والاقتصادي. وتتبنى مفردات المشروع الإسلامي نفسه تقريبا، حيث تتوافق معها حيال المتطرفين في سوريا، وتلتقي معها عند إيران، ورافقتها إلى مؤتمر كوالالمبور لدعم قيادتها للدول الإسلامية، وعلى استعداد للذهاب معها إلى ما هو أبعد من ذلك. كل هذه الخطوات تتنافر مع تقديرات القاهرة، وتتصادم معها في محطات سياسية كثيرة. لم يتبدل شيء في أي من الملفات المصيرية، فكيف تصفح مصر عن قطر أو حتى تهادنها، وكيف تنسجم معها عند نقطة ما حاليا أو مستقبلا، إذا لم تتم تصفية القضايا الشائكة، وهل يمكن أن يتقبل الشارع المصري تضحياته في مواجهة الإرهاب لأجل عيون قطر؟

يتجاوز الخلاف بين الدولتين الكثير من الحدود المتعارف عليها ويمس مرتكزات جوهرية. فمصر التي خاضت، ولا تزال، معركة حاسمة ضد التيارات المتطرفة وصنفت الإخوان جماعة إرهابية لن تتحاور مع دولة توفر الدعم السخي لهؤلاء وتعتبرهم جزءا من المفردات الحاكمة لخطابها وتصوراتها السياسية.

تندرج هذه الحرب ضمن المعادلات الصفرية الشهيرة التي يُنظر فيها إلى مكاسب طرف على أنها خسائر حتمية للطرف الثاني. بالتالي فأي حديث عن مصالحة بين القاهرة والدوحة في هذه الأجواء ضرب من الخيال، لأنه ببساطة يهز مصداقية النظام المصري وسط حلفائه؛ السعودية والإمارات والبحرين، ويؤثر سلبا على مسيرته الداخلية في مجال تقويض الإرهاب.

أصبحت مكافحة الإرهاب في المنطقة من الشواغل الرئيسية التي تؤرق الدولة المصرية، وتحاول دفع المجتمع الدولي نحو اتخاذ مواقف حاسمة من القوى الراعية له. وأي تقارب إيجابي مع قطر قبل أن تثبت براءتها وتتخلى عن روابطها الوثيقة مع الجماعات المتشددة يرخي بظلال قاتمة على مكانة القاهرة في حرب لن تقبل القسمة على اثنين.

يصعب الانفتاح على الدوحة وهي لم تقدم البراهين اللازمة التي تتجاوب في مضمونها مع مطالب الرباعي العربي. ويصعب أكثر أن يُقْدم النظام المصري على مبادرة إيجابية مع قطر وهو يتخذ موقفا حازما من تنظيمات الإسلام السياسي. فالعلاقة مع الدوحة مرتبطة بسلسلة طويلة من الحركات والقضايا المتشعبة. ولذلك من الضروري أن تكون هناك حلول جماعية وليست أحادية.

لن يتغير موقف مصر من قطر وهي تدس أنفها في بعض المجالات الحيوية القريبة، ولا بد أن تعلن بوضوح إبراء ذمتها من الكيانات الوهمية التي تصنعها وتسعى إلى تضخيمها عمدا، وترفع يدها تماما عن كل ما يوفر غطاء معنويا للقوى المتشددة، وتوقف تدخلها السافر في الشؤون الداخلية.

سوف يظل موقف الرباعي العربي معلقا في رقبة الدوحة حتى تنفذ شروطه، بعد أن كبلت نفسها بقيود صارمة مع محور تركيا وإيران والإخوان، والجماعات المتطرفة التي تنشط في ليبيا والسودان وسوريا، ما يجعل تغيير موقف مصر عملية صعبة المنال.

الانتخابات تضع الفلسطينيين على محك مفصلي

مروان كنفاني
مستشار الرئيس الراحل
ياسر عرفات

يقف الفلسطينيون الآن أمام اختيار حاسم وصعب في طريق مسيرتهم التي تقارب قرنا من الزمان، اختيار إمّا يقودهم للاستمرار في الدرب العبثي الحالي الذي أوصلتهم إليه قياداتهم خلال العقد الماضي، وبدد أو كاد نضال الشعب الفلسطيني وتضحياته ونجاحه في إرساء وجوده الإنساني والسياسي على جزء من أرضهم التي سُلبت منهم، أو يعيدهم مرة أخرى لاستكمال ما حققوه خلال ستين عاما وما بذلوه من الدم والعذاب.

يقفون في مفترق بين طريق النجاح أو طريق الفشل. مفترق يمكن اختصاره بكلمة واحدة هي: الانتخابات، التي تتجاوز في معناها وهدفها ما تعنيه لأي شعب آخر. هي بالنسبة للفلسطينيين ليست مجرد تغيير للقيادات وتمكين المواطنين من استعمال حقّهم في التغيير، على أهمية ذلك، لكنها موضوع حياة أو موت للحلم في العودة إلى مجموعة شعوب العالم شعبا واحدا وموحدا وسيدا.

هل الفلسطينيون اليوم شعب واحد تقوده قيادة واحدة منتخبة تمثل كل الفلسطينيين؟ هل هناك برنامج سياسي واجتماعي واحد؟ هل هناك قرار واحد حول الحرب أو السلام؟ هل الفلسطينيون أفضل حالا اليوم مما كانوا عليه عام 1994 عندما كان قرارهم واحدا، على الرغم من السلبيات والمخالفات؟ هل ينتظرون غدا أفضل من اليوم؟

تتوالى الأسئلة الحرجة، كم عاد من الفلسطينيين إلى الأراضي المحتلة وكم هاجر منها؟ هل ارتفع مستوى توفر العمل والتوظيف وعدالته عمّا كان منذ عقد مضى؟ هل هم اليوم أقرب لبعضهم البعض، يشعرون بانتماء المواطنة الواحدة؟ هل هم فاعلون في الساحة الدولية؟ ولماذا تهاوى الوزن العربي والإقليمي والدولي في قضيتهم؟ هل هم اليوم أقل نضالا، وأقل شهداء وجرحى وسجناء؟

هناك سبب واحد يفسر ويجيب على كل هذه التساؤلات هو الانقسام، فإذا تمت معالجته سوف تنتهي الكثير من الأمراض السياسية التي نخرت أجساد الفلسطينيين.

تبدو بوادر الموافقة الأولية للمنظمات والفصائل والأحزاب على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مشجّعة وإيجابية حتى الآن، كما تبدو موافقة دول العالم، ما عدا إسرائيل، جاهزة لمعاونة الفلسطينيين على تحمّل التبعات والتكاليف وتقديم المساعدة الفنية والمالية وتمكين اللجنة المستقلة للانتخابات من أداء عملها الذي نال تقدير العالم بأداء مشهود بنزاهته وحرفيته. سوف يقع الثقل الحقيقي لإنجاز هذا العمل على أكتاف حركتي فتح وحماس.

عاملان فقط يستطيع أحدهما إفشال إجراء الانتخابات. أولهما إسرائيل؛ ليس سرا أنها غير معنية بأي إجراء يُكسبُ الوجود الفلسطيني السياسي شرعية أو توحدا أو اعترافا إقليميا ودوليا. كما أنها أسهمت، بشكل أو بآخر، في تحقيق الانقسام لأسباب لا نحتاج إلى تكرار لشرحها.

وبصفة إسرائيل الدولة المحتلة والمهتمة بالاستيلاء على الأراضي وبناء المستوطنات عليها، فإنها ترى أن وجود أراض فلسطينية متصلة وموحدة في الضفة الغربية ومتناغمة مع قطاع غزة خطرا كبيرا عليها. وتملك رفض مشاركة سكان القدس الشرقية العرب من المشاركة في الانتخابات بحجة أن المدينة والسكان، انضمتا إلى القدس المحتلة التي أصبحت بكاملها عاصمة لإسرائيل، وقد تؤيدها الولايات المتحدة في ذلك.

تستطيع إسرائيل أيضا منع المواطنين الفلسطينيين من بعض أو كل مراكز الانتخابات، كما تستطيع إغلاق بعض أو كل المقار الانتخابية أو أي إجراء آخر يعرقل مجرى الانتخابات. لكن على إسرائيل عمليا أن تفكر في ردود دول العالم الرافض والمُدين لذلك التصرف غير الشرعي والمعارض لاتفاق السلام الفلسطيني الإسرائيلي وقرارات الأمم المتحدة والعرف الدولي.

العامل الثاني، الذي يمكن أن يتسبب في إفشال إجراء الانتخابات لن يحتاج إلى تدخل إسرائيل، كما أنه لن يتسبب في أي إدانة دولية لها، أو يعارض أي اتفاق سلام، هو ذلك الذي يقوم به الفلسطينيون أنفسهم.

لم يمض يوم دون أن تتبادل الحركتان اللتان يعتمد الشعب على جهدهما الاتهامات والتهديدات والتخوين والتمسك بمصالحهما والتفرّد والتوسع في العلاقات والمؤتمرات الخارجية.

هناك إشارات واضحة على أن التفكير أو العمل باتجاه إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية لم يكن من اهتمام حماس ولا فتح. وأن هذا الاهتمام جاء نتيجة للمأزق الذي يواجهه كلاهما في الاستمرار بالسيطرة على المواطنين في رام الله وغزة، وفشل التنظيمين في العمل الجاد والمسؤول لاستكمال بناء الدولة الموحدة وتحقيق نظام سياسي قائم على تداول السلطة واحترام المواطن وحماية حقوقه وكرامته.

يتحتم على قادة التنظيمين الرائدين وكافة قادة الفصائل والأحزاب أن يدركوا أنه لن يخرج أحدهم منتصرا على حساب الآخرين. إذا كان من الصعب تحقيق الوحدة فإنه من المستحيل أن تستمر بالانقسام. فالوحدة تقود إلى تحقيق أهدافهم واستعادة أرضهم وبناء دولتهم والحفاظ على كياناتهم، بينما الانقسام يؤدي إلى الخضوع لجيش الاحتلال.

أكد محمود عباس أن كل الأطراف الفلسطينية وافقت على صيغة لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وأنه بصدد انتظار رد إسرائيل في ما يتعلق بانتخابات سكان القدس العربية، بينما أصدرت حماس بيانا عاما أدان تصرفات الرئيس عباس، ووصفته بـ"المخيّب للآمال" في ترتيبات إجراء الانتخابات.

ألم يكن من الأنسب لو دعت حركة حماس إلى اجتماع للفصائل لتقديم اعتراضاتها على ترتيبات الرئيس للانتخابات؟ أليس من أغرب الغرائب ألّا يجتمع دوريا ممثلون عن أكبر الفصائل للمداولة الهادئة حول أين يذهب الفلسطينيون وكيف؟ أليس من الغرابة أيضا أن رئيسي أكبر الفصائل اللذين يسافران إلى دول مجاورة وغير مجاورة، يعجزان أو لا يرغبان في لقاء يجمعهما؟ ولذلك كيف يمكن توقع حدوث تعاون في حكومة مشتركة قادمة؟

دعوة إسماعيل هنية للمشاركة في المؤتمر الإسلامي في كوالالمبور حق له ولحركة حماس، وكان الشعب الفلسطيني يأمل أن يعيد المؤتمر دعم حقوقه واحتياجاته، لكن هذه الدعوة ليست فتحا جديدا في العلاقات الدولية، لأن فلسطين عضو أساسي في المؤتمر الإسلامي منذ زمن طويل، وحماس دعيت للمؤتمر، لكنها لا تمثّل الفلسطينيين، فالسلطة الوطنية هي التي تمثلهم حتى الآن.

موقف الرئيس عباس ممّا تحضره إسرائيل من فتح مراكز في ضواحي مدينة القدس لسكانها الفلسطينيين ضروري وصارم، ويجب على الجميع دعم هذا الموقف حال عرضه رسميا من قبل إسرائيل بقرار جماعي للفصائل والدول الشقيقة والصديقة. غير أن التهديد الآن بإلغاء الانتخابات من قبل الفلسطينيين عقوبة للتصرف الإسرائيلي قد ينتهي بعقوبة للشعب الفلسطيني، صاحب المصلحة الكبيرة في إجراء الانتخابات.

إن الموقف الفلسطيني الرافض لهذا التصرف يحتاج إلى عمل وجهد من الأسرة الدولية، وهي قادرة على ذلك، بإبقاء مراكز الانتخابات المقدسية داخل حدود القدس الفلسطينية. وهناك وقت طويل للتفكير في الطلقة الأخيرة وهي إلغاء الانتخابات.

يتحتم على الفصائل أن تضع إنهاء الانقسام هدفا أساسيا للانتخابات القادمة، وعليها تقديم تنازلات متبادلة للتوصل إلى هذا الهدف. ولا يمكن أن ينتصر شعب منقسم على نفسه، ولا يمكن أن ينتصر في النهاية طرف على حساب آخر بل سيخسر كلاهما. فالانتصار للجميع يتحقق عبر الوحدة.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk